

12-5-2019

إعلان الروايات بالجرح الشديد نماذج تطبيقية من كتاب "علل Marking the Narrations of Hadith with Severe Default - Applied Examples from the book "IlalAl-Hadith" by Ibn Abi Hatim

Zyad Saleem Al-Abadi
Jordan University, Dr.ziadabbadi@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Abadi, Zyad Saleem (2019) "إعلان الروايات بالجرح الشديد نماذج تطبيقية من كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم" Marking the Narrations of Hadith with Severe Default - Applied Examples from the book "IlalAl-Hadith" by Ibn Abi Hatim," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 15: Iss. 4, Article 14.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol15/iss4/14>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

إعلال الروايات بالجرح الشديد نماذج تطبيقية من كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم

د. زياد سليم العبادي*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/٨/٥ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/٥/٢٤ م

ملخص

الغالب على مباحث العلة في الحديث النبوي العناية بأوهام الثقات، وأن يكون خفياً غير ظاهر، وقلَّ أن يكون التعليل في الجرح الظاهر، والناظر في كتب الأقدمين يجد مثل هذا، بل ما هو أشد، بل الأشد منه كالتعليل بالكذب.

فما نسبة التعليل بالجرح الشديد؟ وهل التعليل لجملة الرواية، أم لطريق منها؟ وهل خالف هذا العالم غيره في حكمه؟ ومن أخرج هذا النص؟ هذا البحث يجيب عن مثل هذه التساؤلات، من خلال دراسة مجموعة من مسائل التعليل عند ابن أبي حاتم في كتابه "علل الحديث".

Abstract

Investigation of the illness mostly in the Hadith illusions trustworthy care , and that is a hidden phenomenon , and say what the reasoning is apparent in the wound , and the beholder in the books of ancient finds like this, but what is the most severe , but most of it lying Kaltalil..

What proportion of very weak reasoning? Is the reasoning for the sentence of the novel, a mother of through them? It is bucking the other world in his judgment ? It is out of this text?

This research answers such questions , through the study of a range of issues of reasoning relating to Ibn Abi Hatim in his book " the ill's of the Hadith".

المقدمة.

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، والصلاة والسلام على رسولنا محمد، وعلى آله وصحابتهم أجمعين، أما بعد:

فإن الله تعالى بعث محمداً رسولاً خاتماً، بعثه بالهدى ودين الحق، فكان الكتاب والسنة ثؤامين لا ينفصلان، وقد حفظهما الله بحفظه، وهياً لهما من العلماء الأفاضل، من رعاهما واعتنى بدراستهما وتدريسهما، ولما كانت السنة أوسع كانت المسؤولية في حفظها أكبر، وتتوع الحفظ من حيث: حفظ الأسانيد ورجالها والمتون وألفاظها. قام بهذا جهابذة أفاضل، فرغوا أوقاتهم وحياتهم لهذه الغاية، وهي حفظ الدين.

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

مشكلة البحث.

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما نسبة التعليل بالجرح الشديد؟
- هل التعليل لجملة الرواية، أم لطريق منها؟
- هل خالف هذا العالم غيره في حكمه؟ ومن أخرج هذا النص؟

أهمية البحث.

علم العلل من أدق علوم السنة، وهو بالمكانة العالية، كما سأنقل كلام العلماء في أهمية هذا الفن ومكانته، كما في الفصل الأول.

فما اقتصر ذلك على الرعاية للجرح والتعديل، وعلم الرجال، ... وإنما بالعناية بأوهام الثقات، بل وكبار الثقات كمالك وشعبة وسفيان الثوري والبخاري، مما أعطى الصورة الزاهية المنيرة لهذا الدين.

طريقتي في البحث.

في هذا البحث أدرس النادر من العلل، وهو ما كان بالجرح الشديد، وقد قمت بما يأتي:

- ١- اخترت مجموعة من مسائل كتاب العلل لابن أبي حاتم من كتاب الصلاة، تبدأ من مسألة رقم (١٩٦)، وتنتهي بمسألة رقم (٥٥٥)، حيث بلغت مجموع المسائل التي درستها (٣٥٩).
- ٢- نظرت في تعليقات الحافظين أبي حاتم، وأبي زرعة وغيرهما، واستخرجت ما بان لي أنه تعليل بالجرح الشديد، سواء ما كان بالنص وهو الغالب، أو كان بالمفهوم وهو نادر.
- ٣- بلغ مجموع هذه التعليقات بالجرح الشديد سبع عشرة مسألة.
- ٤- خَرَجَت الحديث كاملاً من جميع طرقه؛ محاولاً معرفة سبب حكم الحافظ عليه.
- ٥- اقتصرت في التخرّيج في فصل الدراسة التطبيقية على الإجمال دون التفصيل في المصادر، وبينت ذلك في ثبت المصادر والمراجع.
- ٦- قسمت فصل الدراسة التطبيقية بحسب نوع الجرح ولفظه، فخرجت في ستة مباحث.

الدراسات السابقة.

كتب في العلل الكثير من العلماء وطلّبه، تنظيراً وتطبيقاً، ولكن لم أجد من كتب على طريقتي، في استقراء كتاب ثم اختيار ما كان التعليل فيه بالشديد من الجرح. ويتكون البحث من: مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

خطة البحث.

يتكون البحث من فصلين: الأول: تمهيدي، والثاني: تطبيقي، ثم خاتمة.

إعلال الروايات بالجرح الشديد

والباحث يرى أن وجود الضعف الظاهر، بل الضعف الشديد في ثنايا كتب العلل أمر مقصود، والبحث يريد أن يحقق المسألة عملياً من خلال كتاب عظيم في هذا الميدان، وهو كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم؛ كي يكشف نسبة هذا النوع، والأسباب التي دفعت لإيراده فيها.

المسألة الثالثة: أهمية علم العلل.

يعد علم العلل من أجل أنواع علوم الحديث، وأدقها وأشرفها. وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب^(٤). قال ابن حجر عن هذا العلم: «هو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة بمراتب الرُواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون. ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي ابن المدني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب ابن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرزائين، والدَّارِقُطْنِي»، قال: «وقد تقصر عبارة المعلِّل عن إقامة الحجَّة على دعواه، كالصَّيرْفِيَّ في نقد الدِّينَارِ والدَّرْهَمِ»^(٥).

قال ابن المدني: «لأنَّ أعرف علة حديث هو عندي أحب إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»^(٦).

وقال ابن مهدي: «لأنَّ أعرفَ علةَ حديثٍ واحدٍ أحبُّ إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث»^(٧).

وقال الحاكم: «هو علمٌ برأسه غير الصَّحِيحِ والسَّقِيمِ، والجرحِ والتَّعْدِيلِ»^(٨).

وقال الخطيب: «أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصَّرفِ ونقد الدَّنَانِيرِ والدَّرَاهِمِ، فإنه لا يعرف جودة الدِّينَارِ والدَّرَاهِمِ بلون ولا مسَّ ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه النَّاقِدُ عند المعايينة، فيعرف البَهْرَجَ الرَّائِفَ والخالصة والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»^(٩). واقترن بهذه الأهمية صعوبات كثيرة لا يكاد يدركها إلا الحافظ ومن خاض غمار هذا الأمر وعاناه.

قال ابن المدني: «أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة -لا أسميه- حديثاً، قال فغضب له جماعة، قال: فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: رأيت لو أن رجلاً أتى بب دينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا. فقال: هو بهرج. يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم»^(١٠).

وقال ابن نمير: قال عبد الرحمن بن مهدي: «معرفة الحديث إلهام. لو قلت للعالم يعلل الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة»، قال ابن نمير: «وصدق، لو قلت له من أين قلت؟ لم يكن له جواب»^(١١).

وعقَّب السخاوي على قول ابن مهدي الأخير: «يعني يعبر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حجج للقول وللدفع»^(١٢).

ونفهم من استثناء السخاوي أن هناك من التعليقات ما ليس بخفي، كما هو الغالب.

وسبق لي أن كتبت بحثاً قارنت فيه بين مفهوم العلة عند أهل المصطلح والواقع التطبيقي لها عند علماء العلل.

وتبين لي أن غالب من عرّف العلة بوصفها مصطلحاً اشترط فيها الخفاء والغموض، بينما في الميدان وجدت تفاوتاً بين التعليل بالعلة الظاهرة أو بالعلة الخفية.

وقد ذكرت أنموذجين، أحدهما: الإمام البزار في مسنده البحر الزخار، والآخر: ابن أبي حاتم في كتابه "علل الحديث" من كتاب الطهارة.

وهذه الدراسة دفعتني لدراسة ما هو أشد من الجرح الظاهر، وهو التعليل بالجرح الشديد.

فصل الدراسة التطبيقية للتعليل بالجرح الشديد.

درست في هذا الفصل كتاب الصلاة من كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم، وقد وجدت مجموعة من المسائل حكم عليها بالضعف الشديد، وبلغت سبعة عشر حديثاً، وهي مقسمة على المباحث الآتية:

المبحث الأول:

روايات أشار فيها إلى كذب الحديث ووضعه.

وتحت المسائل الآتية:

المسألة الأولى: رواية قال فيها بأنها: شبه الموضوع:

(٢٠٨) قال أبو محمد: وكان في كتاب أبي زرعة: عن سليمان بن شرحبيل، عن محمد بن غزوان، عن الوضين ابن عطاء، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛ قال: من صلى بعد المغرب سناً، غفر له بها. فقال أبو زرعة: اضربوا على هذا الحديث؛ فإنه شبه موضوع. قال أبو زرعة: ومحمد بن غزوان الدمشقي منكر الحديث.

تخرجه.

أخرجه ابن نصر المروزي في "قيام الليل" (ص ٣٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧٤/٥٥). وسليمان بن شرحبيل هو: سليمان بن عبد الرحمن بن ابنة شرحبيل، وقد سماه ابن أبي حاتم في مواضع عدة من "العلل" بسليمان بن شرحبيل^(١٣). روى له الستة سوى مسلم، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: سليمان بن شرحبيل، صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز"^(١٤). وقال ابن حبان: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل، ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها"^(١٥)، وفي التقريب (ص ٢٥٣): "صدوق يخطئ، من العاشرة". قلت: وهذا الحديث منها، فمحمد بن غزوان: لم أجد له ترجمة.

الحكم عليها:

نقل الحافظ في "اللسان" (٤٤٨/٦) قول أبي زرعة: "هذا شبه موضوع". وقال الألباني في "الضعيفة" (٤٦٨): "ضعيف جداً".

والحديث له شواهد بنحوه لا يفرح بها:

عن أبي هريرة: ضعيف جداً^(١٦). وعن عائشة: موضوع^(١٧). وعن عبد الله بن عمرو: ضعيف^(١٨). قلت: مع أن المتن ورد من طرق ضعيفة، وضعيفة جداً، والطريق الذي حكم عليه بأنه شبه الموضوع، ليس فيه سوى مجهول حكم عليه أبو زرعة بالنكارة، والسبب والله أعلم هو نكارة المتن جداً. فهو يشبه الموضوع لذلك.

المسألة الثانية: رواية قال فيها بأنها: كأنه موضوع.

(٢٨٦) وسألت أبي عن حديث رواه الحماني يحيى، عن علي بن سويد، عن نفيح أبي داود، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: إن المؤذنين المحتسبين يخرجون يوم القيامة وهم يؤذنون من قبورهم... الحديث الطويل؟ قال أبي: قال ابن نمير: إن «علي بن سويد» هذا هو «معلّى ابن هلال بن سويد»، جعل «معلّى» «علي»، وترك «هلال» من الوسط، ونسب «علي» إلى جده. قال أبي: ونفس الحديث كأنه موضوع.

تخرجه والحكم عليه.

يحيى الحماني هو: ابن عبد الحميد بن عبد الرحمن، وهو "حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، من صغار التاسعة." "التقريب" (ص ٥٩٣)، وروايته أخرجها الخطيب البغدادي في "الموضح" (٤٢١/٢)، وفي "الكفاية" (ص ٣٦٧-٣٦٨). وابن نمير هو: محمد بن عبد الله. وكلامه هذا أخرجه البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٣٦٦/٢)، ومن طريق البرذعي أخرجه الخطيب البغدادي في الموضوعين السابقين. وروايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٠٦) من طريق خالد بن يزيد العمري، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٣٣٨/١) من طريق سهل بن عثمان، كلاهما عن المعلّى، به. وفي الحديث علة أخرى شديدة: فنفيح بن الحارث أبو داود الأعمى، "متروك، وقد كذبه ابن معين، من الخامسة." "التقريب" (ص ٥٦٥). من هنا كان معنى قول أبي حاتم عن الحديث: كأنه موضوع. بالإضافة لنكارة منته الشديدة.

المسألة الثالثة: رواية قال فيها: حديث كذب.

(٣٧٤) وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه محمد بن الصلت، عن أبي خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ - في افتتاح الصلاة -: سبحانك اللهم وبحمدك ...، وأنه كان يرفع يديه إلى حذو أذنيه. فقال أبي: هذا حديث كذب، لا أصل له، ومحمد بن الصلت لا بأس به، كتبت عنه.

تخرجه.

أخرجها أبو يعلى في "المسند" (٣٧٣٥)، والدارقطني في "السنن" (٣٠٠/١) من طريق الحسين ابن علي بن الأسود، عن محمد بن الصلت، به. قال ابن عدي في "الكامل" (٣٦٨/٢) في ترجمة الحسين هذا: كوفي، يسرق الحديث. قلت: الحديث له أصل، لكنه ليس من حديث محمد بن الصلت عن أبي خالد الأحمر. سرقه الحسين بن علي بن الأسود فجعله من حديث ابن الصلت. وأبو خالد الأحمر هو: سليمان بن حيان. وحميد هو: ابن أبي حميد الطويل. وهما تفتان. وقد رواه الطبراني في "الدعاء" (٥٠٦) من طريق الفضل بن موسى السيناني، عن حميد، به، ولفظه: "كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»." وليس فيه رفع اليدين.

والفضل بن موسى السيناني، أبو عبد الله المروزي: "ثقة ثبت، أغرب، من كبار التاسعة" "التقريب" (ص ٤٤٧).
وإسناد الطبراني صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون غير محمود بن محمد الواسطي، وهو (ابن منويه - بنون -)
الحافظ المفيد العالم، كما في "سير الذهبي" (٢٤٢/١٤) وهو من شيوخ الطبراني المعروفين، فقد روى له في "المعجم
الأوسط" (٢/١٩٢-٢/١٩٨) أكثر من مائة حديث. "السلسلة الصحيحة" (٢٩٩٦).

وأخرجه في "الدعاء" (ح ٥٠٥) والأوسط (٢٤٢/٣): من طريق مخلد بن يزيد، عن عائذ بن شريح، عن أنس، عن
النبي ﷺ أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي أذنيه، يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا
إله غيرك».

وقال: لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به مخلد بن يزيد.
قلت: في سنده عائذ بن شريح، قال فيه الذهبي في "المغني" (٣٢٤/١): "لم أر لهم فيه تضعيفاً ولا توثيقاً إلا قول
أبي حاتم في حديثه ضعف. قلت: وما هو بحجة".
والحكم عليه بالكذب بسبب السرقة التي ذكرت، والزيادة المنكرة في كيفية رفع اليدين. وقد عمل بها بعض الفقهاء..

المسألة الرابعة: رواية قال فيها: حديث باطل موضوع.

(٤١٠) وسأل أحمد بن سلمة أبي عن حديث في أول كتاب "جامع إسحاق بن راهويه"؛ قال إسحاق: وإذا أراد أن
يجمع بين: سبحانك اللهم... وبين: وجهت وجهي... أحب إلي؛ لما يرويه المصريون، حديثاً عن الليث بن سعد، عن
سعيد بن يزيد، عن الأعرج، عن عبيد الله ابن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ: قال أبي: هذا حديث
باطل موضوع، لا أصل له؛ أرى أن هذا من رواية خالد بن القاسم المدائني، وكان بالمدائن؛ خرج إلى مصر، فسمع
من الليث، فرجع إلى المدائن، فسمعوا منه الناس، فكان يوصل المراسيل، ويضع لها أسانيد. فخرج رجل من أهل
الحديث إلى مصر في تجارة، فكتب كتب الليث هناك، وكان يقال له: محمد بن حماد الكذو - يعني: القرع - ثم جاء
بها إلى بغداد، فعارضوا بتلك الأحاديث؛ فبان لهم أن أحاديث خالد مفتعلة.

أما خالد بن القاسم المدائني؛ فقد قال مسلم: "متروك الحديث" "الكنى والأسماء" (٨٨٢/٢)، وقال ابن حبان: "كان
يوصل المقطوع ويرفع المرسل ويسند الموقوف وأكثر ما فعل ذلك بالليث ابن سعد، لا تحل كتابة حديثه" "المجروحين"
(٢٨٢/١).

وله ترجمة وافية في "تاريخ بغداد" (٢٣٩/٩)، وليس له رواية في الكتب الستة.
والمستكر في هذا الحديث هو: الجمع بين دعاء الاستفتاح "سبحانك اللهم... ووجهت وجهي... وسوقهما في
مساق واحد، وكلاهما صحيح على انفراد.
ومع أنه لم يثبت عليه الكذب على النبي ﷺ، لكن الحكم عليه بهذا لصنيعه في المتن ما سبق ذكره.

المسألة الخامسة: رواية قال عنها: كذب وزور.

(٥٥٥) وسألت علي بن الحسين بن الجنيد المالكي عن حديث حدثناه عن يحيى بن طلحة اليربوعي، عن أبي
معاوية الضرير، عن ليث، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: من لم تنته صلواته عن الفحشاء
والمنكر، لم يزد من الله تعالى إلا بعداً؟

إعلال الروايات بالجرح الشديد

(١٦٨) من طريق خلف بن هشام، وابن عدي في "الكامل" (٣/٣٨١) من طريق معلى بن مهدي، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص (٨٥) من طريق يزيد بن هارون، والبيهقي في "سننه" (١/٣٩٩) من طريق أبي محمد البزار، جميعهم عن سعيد بن راشد، به.

وروى العقيلي، وابن عدي عن يحيى بن معين أنه قال: سعيد بن راشد السماك يروي: "من أذن فهو يقيم": ليس حديثه بشيء. اهـ. وقال البيهقي: "تفرد به سعيد بن راشد، وهو ضعيف". ونقل مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/١١٣٧) عن مهنا أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث؟ فقال: ليس بصحيح؛ قال: قلت: لم؟ قال: من سعيد بن راشد؟ وضعف حديثه.

ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص ١٦١: ١٦٨)؛ وأبو الشيخ في الأذنان.

كما في نصب الراية (١/٢٨٠)؛ والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/١٠٥)؛ والطبراني في الكبير (١٢/٤٣٥: ٤٣٥٩٠)؛ وابن عدي في الكامل (٣/١٢٢١٨)؛ والبيهقي (١/٣٩٩)؛ والخطيب في الأسماء المبهمة (ص ٨٥)، مطولاً بنحو حديث الباب ورواه الدوري في تاريخ ابن معين (٤/٩٠: ٣٢٩٥)؛ والطرسوسي في مسند ابن عمر (ص ٢٧: ٢٥)؛ وابن حبان في المجروحين (١/٣٢٤)، مختصراً دون ذكر القصة.

ومداره في كل هذه الروايات على سعيد بن راشد السماك.

ورواه الخطيب في تاريخه (٤/٦٠)، من طريق أبي بكر أحمد بن محمد بن عمر المنكدر، حدثنا أبو محمد عبدان ابن محمد بن عيسى المرزقي الفقيه، حدثنا الهيثم بن خلف -ببغداد- حدثنا الهيثم بن جميل، حدثنا عيسى بن يونس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "من أذن فهو يقيم" قال عبدان: دخلت مع أحمد بن السكري على هذا الشيخ فسأله عن هذا الحديث وسمعت منه. واستغربه جداً.

قلت: وفي هذه الرواية متابعة لرواية سعيد بن راشد السماك، لكن في سندها أحمد بن محمد المنكدر حافظ خراسان، قال الحاكم: له أفراد وعجائب. ينظر: "الميزان" (١/٤٧).

وفيه أيضاً: الهيثم بن خلف لم أجد من ذكره إلا الخطيب. "تاريخ بغداد" (٤/٦٠).

ولهذا الحديث شاهدان:

الشاهد الأول: عن زياد بن الحارث الصدائي ﷺ قال: لما كان أول أذان الصبح أمرني -يعني النبي ﷺ- فأذنت، فجعلت أقول: أقيم يا رسول الله؟ فجعل ينظر ناحية المشرق إلى الفجر، فيقول: "لا" حتى إذا طلع الفجر نزل فيبرز ثم انصرف إلي وقد تلاحق أصحابه -يعني فتوضأ- فأراد بلال أن يقيم، فقال له نبي الله ﷺ: "إن أخوا صداء هو أذن، ومن أذن فهو يقيم"، قال: فأقمت...

رواه أبو داود (١/٣٥٢: ٥١٤)، واللفظ له، والترمذي (١/٣٨٣: ١٩٩)، وابن ماجه (١/٢٣٧: ٧١٧)، وعبد الرزاق (١/٤٧٥: ١٨٣٣)، وأحمد (٤/١٦٩)، والبخاري في التاريخ (٣/٣٤٤)، والحازمي في الاعتبار (ص ١٠٤).

من طرق عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن -وعند أبي داود وغيره: أنه سمع- زياد بن نعيم الحضرمي، به. قال الترمذي: وحديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي. والإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث، وضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي. قال: ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم. اهـ.

قلت: وقول البخاري (مقارب الحديث) لا يقتضي التوثيق وإنما يرفعه إلى درجة من يعتبر بحديثه، لكن البخاري نفسه

زياد العبادي

ذكره في كتاب الضعفاء، وقال: (عنده بعض المناكير). وقد تركه يحيى القطان وابن مهدي وغيرهما من قبل حفظه. ولا يغتر بتوثيق العلامة أحمد شاكر له في تحقيقه سنن الترمذي (١/ ٧٦)؛ لأنه بناه على قول أحمد بن صالح المصري، وسحنون المالكي، وقولهما لا يقاوم قول الجهابذة والنقاد، فلكل فن رجاله، فلا يكفي الدين والورع، وإنما لا بد من الحفظ والإتقان، وأكثر من أثنى عليه إنما قصد الزهد والورع. وقد أنكر عليه الثوري ستة أحاديث، قال: (جاءنا عبد الرحمن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ، لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها)، فذكر منها هذا الحديث. ينظر: التهذيب (٦/ ١٧٥).

وقال الحازمي: هذا حديث حسن. اهـ. وفيه تساهل لا يخفى.

وقال العقيلي في الضعفاء (٢/ ١٠٥)، بعد روايته لحديث ابن عمر السابق:-

وقد روي هذا المتن بغير هذا الإسناد من وجه صالح. اهـ. يعني حديث زياد بن الحارث الصدائي.

ورواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٦٥)؛ وفي الحلية (٧/ ١١٤)؛ ومن طريقه الخطيب في السابق واللاحق (ص ١٢٠).

من طريق الثوري عن إسماعيل بن عياش، عن عبد الرحمن بن زياد، عن زياد بن الحارث الصدائي، فذكره مختصراً. وقد سقط من هذا الإسناد زياد بن نعيم، ولم أر من ذكر للإفرقي سماعاً من زياد بن الحارث، وهو مدلس، وقد عنعن.

وقال البغوي في شرح السنة (١/ ٣٠٢): "في إسناده ضعف". اهـ.

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٢/ ق: ١٥٩): "وفي حسنه وقفة، والله أعلم".

الشاهد الثاني: عن ابن عباس رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: "من أدن فهو الذي يقيم".

رواه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢١٧٣) وفيه محمد بن الفضل بن عطية المروزي "كذبوه، من الثامنة" "التقريب" (ص ٥٠٢).

فالحديث، بشاهديه لا ينتهض للتحسين.

ويلحظ الحكم الشديد مع أن الراوي ضعيف، بسبب نكارة المتن، وقد تبنى الحديث بعض الفقهاء، لهذا ساقه الإمام ابن أبي حاتم في العلل. والله أعلم.

الرواية الثانية: (٣٨٨) وسمعت أبي وحدثنا عن أبي الوليد، عن قيس بن الربيع؛ قال: حدثني عمرو مولى عنبسة، عن

ريطة بنت عبد الله بن محمد بن علي؛ قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن علي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: يا علي! مر

نساءك فلا يصلين عطلاً، ولو تقلد سيراً، ويخضبن أكفهن؛ حتى لا يشبهن أكف الرجال.

فقال أبي: عمرو هذا هو: عمرو بن خالد الواسطي، وهو متروك الحديث.

تخريج الحديث.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦/ ١٠٢)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٩٠).

قال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به قيس بن الربيع".

ورواه الخطيب أيضاً (٢/ ٢٨٩) من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي الوليد ويحيى بن الحمان، عن قيس بن الربيع، عن

عمير مولى عنبسة بن سعيد، حدثتني رائطة بنت عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبيها، عن محمد بن الحنفية، عن علي، به.

ورواه الخطيب أيضاً (٢/ ٢٨٩) من طريق أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع، عن عمرو بن عبد الله مولى عنبسة

إعلال الروايات بالجرح الشديد

ابن سعيد، عن رائطة بنت عبد الله بن محمد، عن أبيها عن علي، به. كذا بإسقاط: "محمد بن علي". قال الخطيب: "قوله: رائطة بنت عبد الله بن محمد بن عقال" وهم، والصواب: رائطة بنت محمد بن علي بن أبي طالب، فلا أرى الوهم إلا من أبي قلابة، وجمعه بين حديث أبي الوليد ويحيى بن الحمانى، عن قيس، عن عمير على الاتفاق، وهم أيضا؛ لأن القائل: عن عمير، إنما هو: ابن الحمانى، وأما أبو الوليد فإنما يقول: عن عمرو". وعمرو هذا هو: "ابن خالد القرشي مولاهم، أبو خالد، كوفي نزل واسط، متروك ورماء وكيع بالكذب، السابعة". "التقريب" (ص ٤٢١).

وأبو الوليد هو: هشام بن عبد الملك الطيالسي صاحب المسند. "عطلا": جمع عاطل، وهي التي لا حلّي عليها، والعطل: فقدان الحلّي؛ عطلت المرأة تعطل عطلا وعطولا، فهي عاطل.... إذا لم يكن عليها حلّي. ينظر: "العين" (٩/٢)، و"النهاية" (٢٥٧/٣)، و"تاج العروس" (٤٩٨/١٥).

الرواية الثالثة: (٣٩٠) وسمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه سليمان بن شرحبيل، عن الحكم بن يعلى بن عطاء، عن محمد بن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن أبي معمر - يعني: عبد الله بن سخيرة - عن أبي بكر الصديق، عن رسول الله ﷺ، قال: من بنى مسجدا ولو كمفحص قطاة، بنيت له بيتا في الجنة. فسمعت أبي يقول: هذا حديث منكر، والحكم بن يعلى متروك الحديث، ضعيف الحديث. سليمان بن شرحبيل هو: سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل. ومضى في الحديث الأول.

تخرجها.

أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢٦٠/١)، وابن عدي في "الكامل" (٢١١/٢) و(١٩٢/٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٤/٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٨٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩٠/١٥).

قال ابن عدي: «وهذا لا يرويه عن محمد بن طلحة - وهو: محمد بن طلحة بن مصرف - غير الحكم بن يعلى، ومحمد بن عبد الرحمن؛ شيخ قرشي مدني؛ حدثناه أحمد بن محمد بن الجعد، عن إسحاق بن بهلول، عنه».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث طلحة، تفرد به الحكم، ورواه أبو زرعة الرازي، عن أبي أيوب الدمشقي، مثله». ورواية محمد بن عبد الرحمن القرشي التي ذكرها ابن عدي أخرجها في "الكامل" (١٩٢/٦) وقال عقبها: «وهذا الحديث للحكم بن يعلى بن عطاء، يعرف بأبي محمد البرغشي الكوفي، عن محمد بن طلحة، رواه عنه سليمان بن عبد الرحمن؛ حدثناه عن سليمان جعفر الفريابي، سرقه من الحكم بن يعلى بن عطاء محمد بن عبد الرحمن هذا. ورواه الطبراني في "الأوسط" (٧١١٤) من طريق حبيب بن فروخ، عن ابن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن مرة الطيب، عن أبي بكر، به، مرفوعا. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن طلحة ابن مصرف إلا ابنه. وهكذا رواه حبيب بن فروخ، عن محمد بن أبي [كذا] طلحة، عن أبيه، عن مرة. ورواه الحكم بن يعلى ابن عطاء، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر».

ومتن الحديث صحيح ثابت روي عن جمع من الصحابة؛ فبعد أن أخرجه الترمذي عن عثمان بن عفان ﷺ، قال: "وفي الباب عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وعبد الله بن عمرو، وأنس، وابن عباس، وعائشة، وأم حبيبة، وأبي ذر، وعمرو ابن عتبة، ووائلة بن الأسقع، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله: "حديث عثمان حديث حسن صحيح".

قلت: كأن ابن أبي حاتم أورد هذا الحديث في العلل، لبيان بطلان سند بعينه، وليس الحديث ككل.

المبحث الثالث:

روايات حكم عليها بأنها: لا أصل لها.

وتحتها ثلاث روايات:

الرواية الأولى: (٣٣٧) وسألت أبي عن حديث رواه وهب بن جرير، عن شعبة، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثاب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن أم حبيبة: أن النبي ﷺ كان يصلي على الخمرة. قال أبي: هذا حديث ليس له أصل، لم يروه غير وهب.

تخرجها.

أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧١٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣١٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤٢/٢٣) رقم (٤٨٢)، والخطيب في "الجامع" (٣٦٧). ورواه القطيعي في "جزء الألف دينار" (٢٧٤) عن محمد بن يونس الكديمي - وهو متروك - عن عبيد بن عقيل، عن شعبة، به.

وجاء تفسير قول أبي حاتم: "ليس له أصل" فيما نقله عبد الله بن الإمام أحمد في "العلل" (٢٣٨٧): «سمعت أبي يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي يقول: ها هنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيتهم عند شعبة. قلت له من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير. قال أبي: ما رأي وهب عند شعبة، ولكن كان صاحب سنة». وقد روى هذا القول بنحوه العقيلي في "الضعفاء" (٣٢٤/٤) عن عبد الله عن أبيه. وما بين المعقوفين من "الضعفاء". قلت: لكن يعكّر عليه رواية الشيخين لوهب عن شعبة، وبعضها انفرد به.

الرواية الثانية: (٤١٠) وسأل أحمد بن سلمة أبي عن حديث في أول كتاب "جامع إسحاق بن راهويه"؛ قال إسحاق: وإذا أراد أن يجمع بين: سبحانك اللهم... وبين: وجهت وجهي... أحب إلي؛ لما يرويه المصريون؛ حديثاً عن الليث ابن سعد، عن سعيد بن يزيد، عن الأعرج، عن عبيد الله ابن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ: قال أبي: هذا حديث باطل موضوع، لا أصل له؛ أرى أن هذا من رواية خالد بن القاسم المدائني، وكان بالمدائن؛ خرج إلى مصر، فسمع من الليث، فرجع إلى المدائن، فسمعوا منه الناس، فكان يوصل المراسيل، ويضع لها أسانيد. فخرج رجل من أهل الحديث إلى مصر في تجارة، فكتب كتب الليث هناك، وكان يقال له: محمد بن حماد الكنو - يعني: القرع - ثم جاء بها إلى بغداد، فعارضوا بتلك الأحاديث؛ فبان لهم أن أحاديث خالد مفتعلة. وسبق تفصيل الحكم فيها، في المسألة الرابعة من المبحث الأول.

الرواية الثالثة: (٤٧٢) وسألت أبي عن حديث رواه أبو مصعب، عن الحسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن يزيد بن ركانة: أن النبي ﷺ صلى على ميت، فكبر، فقال: اللهم، عبدك، وابن أمتك، احتاج إلى رحمتك، وأنت أغنى عن عذابه. قال أبي: هذا حديث منكر، لا أصل له.

تخرجها.

أخرجه بهذا الوجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٢٣/٣)، ولكن أبا مصعب توبع:

إعلال الروايات بالجرح الشديد

فأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٢٢/٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤٩/٢٢ رقم ٦٤٧)، وعنه أبو نعيم في "معجم الصحابة" (٢٦١٦) جميعهم من طريق حميد بن يعقوب، عن الحسين بن زيد، به.

وأخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣٥٩/١)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٢٨٦/٢) من طريق إبراهيم بن المنذر، عن الحسين بن زيد، به.

وقال الحاكم: "هذا إسناد صحيح، وي زيد بن ركانة وأبوه ركانة بن عبد يزيد صحابييان من بني المطلب بن عبد مناف، ولم يخرجاه".

وأبو مصعب: أحمد بن أبي بكر الزهري. وهو "صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي، من العاشرة". "التقريب" (ص ٧٨). وقد روى له الستة.

قلت: بعد الدراسة لم أستطع حل عبارة أبي حاتم: "منكر لا أصل له" فالحديث له متابعات، والرواية في دائرة القبول، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وله شاهد. ومن المعاصرين صححه الألباني وشعيب الأرنؤوط.

المبحث الرابع:

روايات حكم عليها بالبطلان.

وتحتها أربع روايات:

الرواية الأولى: (٤١٨) وسألت أبي عن حديث رواه عبيد بن هشام أبو نعيم الحلبي، عن ابن المبارك، عن مالك ابن أنس، عن محمد بن المنكدر، عن جابر؛ قال: رأيت النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر في ثوب واحد.

قال أبي: هذا حديث باطل؛ غلط فيه عبيد بن هشام.

تخرجها.

أخرجه الطبراني "الأوسط" (٣٦٦٨)، و"الصغير" (٤٩٧)، وأبو أحمد الحاكم في "الفوائد" (ص ٧٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٧/٢١ و ٢٩٠) و (١٧٣/٥١).

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا ابن المبارك، تفرد به عبيد بن هشام".

وسئل الدارقطني عن حديث ابن المنكدر، عن جابر أن رسول الله ﷺ صلى خلف أبي بكر في ثوب واحد.

فقال: "يرويه أبو نعيم الحلبي، عن ابن المبارك، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، ولم يتابع عليه.

والصحيح: عن مالك؛ أنه بلغه عن جابر؛ أن النبي ﷺ قال: من لم يجد ثوبين، فليصل في ثوب واحد". "العلل" (٣٣٤/١٣).

وعبيد بن هشام أبو نعيم "قال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود: ثقة، إلا أنه تغير في آخر أمره. لقن أحاديث ليس لها أصل. وقال النسائي: ليس بالقوي". "تاريخ الإسلام" (١١٧٩/٥) للذهبي. وهو "صدوق، تغير في آخر عمره فتلقن، من العاشرة د". "التقريب" (ص ٣٧٨).

زياد العبادي

قلت: والبطلان الذي قصده أبو حاتم متعلق بالمتن حيث كان المتن قولاً، فجعله من فعله الخطأ، وظهر هذا جلياً في كلام الدارقطني.

الرواية الثانية: (٤٧٣) وسألت أبي عن حديث رواه أبو مصعب، عن عبد العزيز بن عمران، عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ: أنه كان يقرأ في غزوة تبوك في ركعتي الفجر: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، و: ﴿قل هو الله أحد﴾؟

قال أبي: هذا حديث باطل بهذا الإسناد.

أبو مصعب: أحمد بن أبي بكر الزهري، وقد سبق في الرواية السابقة.

وابن أخي الزهري هو: محمد بن عبد الله بن مسلم. "صدوق، له أوهام، من السابعة" "التقريب" (ص ٤٩٠).

عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز الزهري "متروك، احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلظه، وكان عارفاً بالأنساب، من الثامنة" "التقريب" (ص ٣٥٨).

وسالم هو: ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

تخريجها.

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢١٨/١٢ رقم ١٣١٢٣)، وفي "الأوسط" (٧٧٩٢)، وأبو الفضل الزهري في "حديث الزهري" (ص ٥٩٥).

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ابن أخيه، ولا عن ابن أخي الزهري إلا عبد العزيز ابن عمران، تفرد به أبو مصعب".

وقد بين الدارقطني وجه البطلان الذي أجمله أبو حاتم؛ وأطال فيه النفس؛ ففي كتابه "العلل" (١١٦-١١٥/١٣): "وسئل عن حديث سالم، عن أبيه: سمعت رسول الله ﷺ أربعين صباحاً في غزوة تبوك يقرأ في ركعتي الفجر: بـ ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، و﴿قل هو الله أحد﴾.

فقال: روي عن سالم، وعن مجاهد، ونافع، ووبرة، ووقع فيه وهم.

فأما حديث سالم، فرواه عبد العزيز بن عمران، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، عن سالم، عن أبيه بذلك، وهذا حديث ضعيف.

والمحفوظ عن سالم، عن ابن عمر؛ أنه عد صلاة النبي ﷺ: التطوع، فلما ذكر ركعتي الفجر، قال: وأما ركعتي الفجر، فإنه كان يصلها في ساعة لا يدخل عليه أحد، وأخبرتني حفصة؛ أنه كان يصلي ركعتي الفجر. وعبد العزيز بن عمران هذا ضعيف...".

الرواية الثالثة: (٥٠٠) وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق، عن ابن محرر، عن يزيد ابن الأصم، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ كان يسجد على كور العمامة.

قال أبي: هذا حديث باطل، وابن محرر ضعيف الحديث.

ابن محرر هو: "عبد الله بن محرر الجزري، متروك، من السابعة" "التقريب" (ص ٣٢٠).

تخرجها.

أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٥٦٤). ورواه محمد بن أسلم الطوسي في كتابه "تعظيم قدر الصلاة" - كما في "عمدة القارئ" (١١٧/٤) - عن خالد بن يحيى، عن عبد الله بن محرر، به.

الحكم على الحديث.

قال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٦/٢): «وأما ما روي عن النبي ﷺ من السجود على كور العمامة: فلا يثبت شيء من ذلك، وأصح ما روي في ذلك: قول الحسن البصري حكاية عن أصحاب النبي ﷺ».

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" (٢٣١/١): «ولم يثبت عنه السجود على كور العمامة من حديث صحيح ولا حسن». وورد السجود على كور العمامة من حديث أبي هريرة وابن عباس وجابر وعبد الله بن أبي أوفى، وقد خرّجها الزيلعي في نصب الراية (٣٨٤/١-٣٨٥) وضعفها كلّها.

وجعل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤٥٦/١) الحكم على هذا الحديث من قول ابن أبي حاتم، فقال: «قال ابن أبي حاتم: هذا حديث باطل». اهـ.

وكور العمامة: أحد أدوارها، يقال: كار العمامة على رأسه يكورها كورا: لفها وأدارها. ينظر: "مختار الصحاح" (ص ٥٠٣) «كور».

الرواية الرابعة: (٥١٥) - وسألت أبي عن حديث رواه عتيق بن يعقوب، عن زكريا ابن منظور، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن النبي ﷺ قال: لو يعلم الناس ما في شهود العتمة ليلة الأربعاء، لأتوها ولو حبوا. قال أبي: هذا حديث باطل، وزكريا ضعيف الحديث.

عتيق بن يعقوب بن صديق الزبير القرشي، ليست له ترجمة في التهذيب، وقال ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤٣٩/٥): «وكان لزوماً لمالك بن أنس، قد كتب عنه كتبه الموطأ وغيره. وكان يلزم عبد الله بن عبد العزيز العمري العابد. ولم يزل عتيق من خيار المسلمين»، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٢٧/٨)، وقال الدارقطني: "ثقة"، وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٦٣٠/٥): "وما زال من خيار العلماء".

وزكريا بن منظور القرظي: "قال أحمد بن حنبل شيخ ولينه، وقال الدوري، عن ابن معين: ليس بشيء قال فراجعته فيه مراراً، فزعم أنه ليس وأنه كان طفيلياً، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طفيلياً. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس. وقال معاوية بن صالح عنه: ليس بثقة. وقال ابن محرز عن يحيى: ضعيف. وقال أبو داود: سمعت يحيى يضعفه. وقال أحمد بن المصري: ليس به بأس. وقال ابن المديني والنسائي: ضعيف. وقال عمرو بن علي والساجي: فيه ضعف. وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه. وقال البخاري منكر الحديث، وقال في موضع آخر ليس بذلك قلت: وقال ابن حبان منكر الحديث جدا يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. وقال أبو بشر الدولابي ليس بثقة. وقال الحاكم أبو أحمد ليس بالقوي عندهم. وقال العسكري تكلموا فيه. وقال الدارقطني متروك وذكر له ابن عدي أحاديث. وقال ليس له أنكر مما ذكرته وله عدة غريب وهو ضعيف كما ذكروا إلا أنه يكتب حديثه". تهذيب التهذيب (٣٣٣/٣) وينظر: "طبقات ابن سعد" (٤٣٧/٥)، وتاريخ

زياد العبادي

يحيى برواية الدوري (١٧٤/٢)، وتاريخ البخاري الكبير (١٤٠٨/٣)، والمعرفة والتاريخ (٤٣/٣)، والكنى للدولابي (٢/١٦٥)، والجرح والتعديل (٢٧٠١/٣)، والمجروحين لابن حبان (٣١٤/١)، وتاريخ بغداد (٤٥٢ - ٤٥٥)، والكاشف (١/٣٢٣)، وميزان الاعتدال (٢/٢٨٨٦ و ٢٨٩٣) وغيرها.

تخريجها.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٠٥)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري الكعبي، أبو بكر، المعروف بقاضي المارستان في "أحاديث الشيوخ الثقات" (المشيخة الكبرى) (١٢٦٧/٣) من طريق عتيق به. وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا زكريا بن منظور، تفرد به عتيق ابن يعقوب".

المبحث الخامس:

روايات حكم عليها بالضعف الشديد، أو النكارة الشديدة.

وتحتها مسألان:

المسألة الأولى: رواية حكم عليها بالضعف الشديد جداً.

(٤٢١) وسألت أبي عن حديث رواه يوسف بن أسباط؛ قال: حدثني أبو خالد الواسطي، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي؛ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الفجر يوماً بغلس، وكان مما يغلس ويسفر، فلما قضى الصلاة التفت إلينا، فقال: أفبكم أحد رأى الليلة رؤياً؟ فقلنا: لا، يا رسول الله، قال: ولكني رأيت ملكين أتياي، فأخذا بضبعي، فانطلقا بي إلى السماء، فمررت على ملك وأمامه آدمي، وبيد الملك صخرة يضرب بها هامة الآدمي، فيقع دماغه جانبا، وتقع الصخرة جانبا، قلت: من هذا؟ فقال لي: امضه. فمضيت، فإذا أنا بملك وأمامه آدمي، وبيد الملك كلوب من حديد يضعه في شذقه الأيمن فيشقه...، وذكر الحديث بطوله في ورقة. قال أبي: أبو خالد: عمرو بن خالد الواسطي، وهو ضعيف الحديث جداً.

تخريجها.

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٢٣/٥-١٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥١/١٩) من طريق يوسف ابن أسباط عن عمرو الواسطي به.

وأخرجه ابن عساكر (٤٥٤/١٩) من طريق الحسن بن حماد البجلي عن أبي خالد الواسطي، به. وقال ابن عدي: «ولعمرو بن خالد غير ما ذكر من الحديث، وعامة ما يرويه موضوعات». قلت: مضت ترجمة عمرو بن خالد قريباً.

ويوسف بن أسباط الشيباني الزاهد "وثقه يحيى، وقال أبو حاتم: لا يحتج به يغلط كثيراً". "المغني" (٧٦١/٢). والحسن بن حماد البجلي "مستور" وليس له رواية في الكتب الستة. "التقريب" (ص ١٦٠).

المسألة الثانية: رواية حكم عليها بالنكارة الشديدة.

(٣٦٦) وسألت أبي يقول: روى يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: من أذن كذا سنة... قال أبي: هذا منكر جداً.

إعلال الروايات بالجرح الشديد

لفظ الحديث: «من أذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة، وكتب له بتأديته في كل مرة ستون حسنة، وإقامته ثلاثون حسنة».

تخريجها:

روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٧٢٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٢٣ و ١٣٢٤)، والبخاري في "مسنده" (٢٢٣/١٢)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢٠٧/٤)، وابن حبان في "المجروحين" (٤٣/٢)، والدارقطني في "السنن" (٢٤٠/١)، والحاكم في "المستدرک" (٢٠٤/١ - ٢٠٥)، وابن مخلد في "حديثه عن شيوخه" (٢٩٩/مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣٣/١)، و"شعب الإيمان" (٤٥٠/٤)، وابن فاجر الأصبهاني في "موجبات الجنة" (ح ١٣٩)، والبعوي في "شرح السنة" (٤١٨) من طريق أبي صالح عبد الله ابن صالح، عنه، به.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه إلا عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج...". وأكد ذلك الطبراني فقال: "لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب، تفرد به عبد الله بن صالح".

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢٤٠/١)، والحاكم في "المستدرک" (٢٠٥/١) - وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣٣/١) و"شعب الإيمان" (٤٤٩/٤) من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن جعفر، عن نافع، به.

الحكم على الحديث.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٠٦ / ٨): "يحيى بن المتوكل، عن ابن جريج، عن حدثه، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "من أذن اثنتي عشرة سنة دخل الجنة"، رواه أبو صالح، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله، والأول أشبه".

وقال الحاكم عقب إخرجه من طريق عبد الله بن صالح: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وله شاهد من حديث عبد الله بن لهيعة، وقد استشهد به مسلم -رحمه الله-. وقال الذهبي معلقاً: على شرط البخاري. وقال البغوي عقب إخرجه الحديث: "عبد الله بن صالح أبو صالح الجهني، مصري كاتب الليث، صدوق، غير أنه وقع في حديثه مناكير".

قلت: قد توبع متابعة حسنة من ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع به. ورواية ابن لهيعة ثقيل؛ لأنها من رواية عبد الله بن وهب عنه، فإسنادها حسن، وقد أوردتها الألباني لأجل هذا في الصحيحة (ح ٤٢)، وصححها شعيب الأرنؤوط في تخريجه شرح السنة للبعوي.

المبحث السادس:**روايات أوردتها لشدة ضعف راويها، دون الحكم عليها صراحة، مع أن لها أصلاً.**

(٤١٣) وسألت أبي عن حديث رواه ابن وهب؛ قال: أخبرني عبد الله بن السمح، عن عمر بن الصبح، عن مقاتل، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: رأيت النبي ﷺ في السفر صائماً ومفطراً، ورأيتني يصلي حافياً ومنتعلاً، ورأيتني يشرب قائماً وقاعداً، ورأيتني يفتل عن يمينه وعن شماله.

قال أبي: مقاتل هذا هو عندي: ابن سليمان.

قلت: سبب إيراديه له هنا هو التضعيف الشديد لراويها، فمقاتل بن سليمان "كذبه، وهجره، ورمي بالتجسيم". "التقريب" (ص ٥٤٥).

تخرجها.

روايته هذه أخرجها عبد الرزاق في "مصنفه" (١٥١٢ و ٤٤٩٠) عنه، به.

ولكنه تويع من رواة متعددين:

إذ رواه ابن سعد في "الطبقات" (٤٨٠/١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٥٩)، وأحمد في "المسند" (١٧٤/٢) و ١٧٩ و ٢٠٦ و ٢١٥ رقم ٦٦٢٧ و ٦٦٧٩ و ٦٩٢٨ و ٧٠٢١، وأبو داود في "سننه" (٦٥٣)، والترمذي في "جامعه" (١٨٨٣)، وابن ماجه في "سننه" (٩٣١ و ١٠٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (١٨١/٥)، والفريابي في "الصيام" (١١٩)، والقطيبي في "جزء الألف دينار" (١٤٤)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣١/٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨٠/٦٠) من طريق حسين المعلم به.

ورواه أحمد (١٧٨/٢) و ١٩٠ رقم ٦٦٦٠ و ٦٧٨٣) من طريق مطر الوراق وحجاج بن أرطاة به، ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢٧/٧) من طريق عثمان بن عبد الرحمن، جميعهم عن عمرو بن شعيب، به. والحديث حسن بهذه المتابعات.

الخاتمة:

يتبين مما سبق ما يأتي:

- ١- علم العلل من أدق علوم السنة، لا ينهض له إلا الجهابذة.
- ٢- الغالب على التعليل أن يكون بالجرح الخفي، وأحاديث الثقات، ولا يمنع ذلك من الجرح الظاهر، بل الجرح الشديد والشديد جداً وهو قليل.
- ٣- درست في هذا البحث ٣٥٩ مسألة من كتاب العلل لابن أبي حاتم، واستخرجت منها ١٧ مسألة فيها الجرح الشديد بما نسبته ٥ %.
- ٤- تتوعت ألفاظ الجرح الشديد ودلالته: فمنها ما أشار إلى كذب الحديث ووضعه جزءاً أو احتمالاً: شبه الموضوع، كأنه موضوع، حديث كذب، باطل موضوع، كذب وزور. ومنها ما حكم فيه على الراوي بأنه متروك الحديث. ومنها ما قال فيه: لا أصل له. ومنها ما حكم فيه على الحديث بالبطلان. ومنها ما قال فيه: منكر جداً. ومنها ما قال فيه: ضعيف الحديث جداً. وسبق توزيعها على المباحث في الفصل التطبيقي.

إعلال الروايات بالجرح الشديد

- ٥- وافقت في كثير من الأحكام على الأحاديث، وتوقفت وخالفت في بعضها
- ٦- في بعض المسائل وجدت مسوغاً لإيرادها ضمن العلل، مثل تفرد في الرواية عن ثقة كبير.. وفي بعضها لم الحظ السبب في ذلك.
- وحين التدبر في النماذج التي أوردتها للتعليل بالجرح الشديد، إنما يوردها لأسباب، منها:
- (أ) أنه يرى أنها موضوع، أو شبه موضوع، أو باطلة، أو لا أصل لها، لكن السند إذا نظر إليه لذاته لا يوصل إلى هذا الحكم، وقد سبق بيان ذلك.
- (ب) أن هذه الأحاديث مما يتداولها الناس الناس أو الفقهاء فيظنونها مقبولة أو ضعيفة يستأنس بها، بينما هي باطلة، فلماذا أوردتها في كتب العلل.
- (ج) أنه يورد بعضها في كتاب العلل؛ لبيان بطلان سند بعينه، وليس الحديث ككل، وسبق بيانها سابقاً.

الهوامش.

- (١) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣ هـ)، المقدمة في علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ص ٤٢-٤٤.
- (٢) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، (ط٥)، ١٤٣٣هـ، ج ١، ص ٢٢-٢٣.
- (٣) المصدر السابق ج ١، ص ٢٦.
- (٤) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١٨٧.
- (٥) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، (ط٣)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ٩٢.
- (٦) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي، (ت ٣٢٧هـ)، علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، (ط١)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ج ١، ص ١٩.
- (٧) المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٨) الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط٢)، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص ١١٢.
- (٩) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت ٤٦٣هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ج ٢، ص ٢٥٥.
- (١٠) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥٦.
- (١١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥٦. وابن أبي حاتم، علل الحديث، ج ١، ص ١٩.
- (١٢) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر (ت ٩٠٢هـ)، فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، (ط١)، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ج ١، ص ٢٨٨.

زياد العبادي

- (١٣) ينظر: ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، المسائل (٨٠ و ٢٠٨ و ٣٩٠ و ١٢٧٧ و ٢٢٧٣ و ٢٤٦٢ و ٢٥٩٦ و ٢٦٧٨ و ٢٧٤٨).
- (١٤) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ط١)، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م، رقم ٥٥٩، ج٤، ص١٢٩.
- (١٥) ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، **الثقات**، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، (ط١)، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ج٨، ص٢٨٧.
- (١٦) في سلسلة الأحاديث الضعيفة (ح٤٦٩): "أخرجه الترمذي (٢/٢٩٩)، وابن ماجه (١/٣٥٥، ٤١٥)، وابن نصر (ص٣٣)، وابن شاهين في "الترغيب" (٢/٢٧٢)، والمخلص في "الفوائد المنقاة" (١/٣٤/٨)، والعسكري في "مسند أبي هريرة" (١/٧١)، وابن سمعون الواعظ في "الأمالي" (٢/٦١/١)، من طريق عمر بن أبي خنعم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا عن عمر بن أبي خنعم، وسمعت محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) يقول: عمر بن عبد الله بن أبي خنعم منكر الحديث، وضعفه جداً، وقال الذهبي في ترجمته: له حديثان منكران هذا أحدهما".
- (١٧) المصدر السابق، (ح٤٦٧): "موضوع. أخرجه ابن ماجه (١/٤١٤)، وابن شاهين في "الترغيب والترهيب" (ق ١/١٧٢ و ٢٧٧-٢٧٨) من طريق يعقوب بن الوليد المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. قال البوصيري: في "الزوائد" (ق ١/٨٥): في إسناده يعقوب بن الوليد اتفقوا على ضعفه، وقال فيه الإمام أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث".
- (١٨) "المصدر السابق (ح٤٦٥): "ضعيف". أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث"، (ص ١١٦) من طريق علي بن خنعم قال ... قلت: وعلته الانقطاع بين علي بن الحسين وعمر، وقد وصله الحاكم وكذا الغطريف في جزء له (ورقة ٤ وجه ٢ من مجموع ٥٤ في ظاهرية دمشق) من طريق حامد (وفي جزء الغطريف: حماد) بن أبي حمزة السكري قال حدثنا علي بن الحسين ابن واقد قال حدثنا أبي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب به.
- قلت: وحامد هذا أو حماد لم أجد له ترجمة، ووالده أبو حمزة السكري مشهور ثقة واسمه محمد بن ميمون ولم يذكروا في الرواة عنه ابنه هذا فإله أعلم.
- وقد أعله الحاكم بالرواية الأولى وهي أصح؛ لأن علي بن خنعم ثقة معروف احتج به مسلم.
- والحديث عزاه السيوطي في "الجامع الصغير" للغطريف وابن عساكر، ولم يتكلم عليه الشارح المناوي بشيء وكأنه لم يقف على إسناده.